

الاعتماد الكلي يبقى على النفط

«الشال»: فشل السياسة الاقتصادية خلال نصف قرن في «تنويع مصادر الدخل»

■ قطاع النفط

يملك إستراتيجية

معلنة تهدف

إلى البلوغ بإنتاج

الكويت إلى 4.75

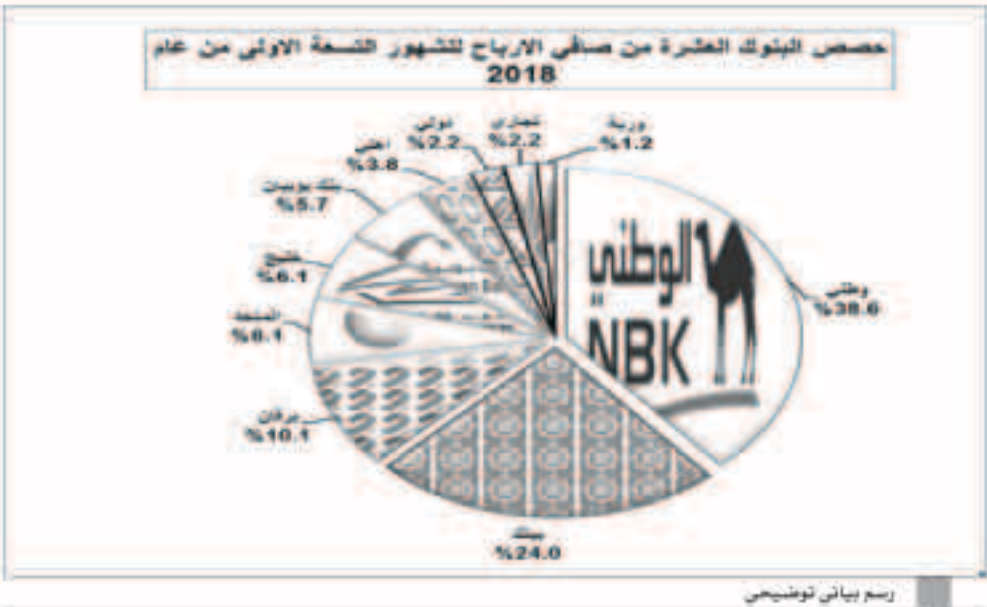
ملايين برميل يومياً

بحلول 2040

كويتي، مقارنة بنحو 514.4 مليون دينار كويتي في الأشهر التسعة الأولى من العام الفائت، ورغم أي ارتفعت بنحو 6.5%، ورغم أن ارتفاع إجمالي الخصصات قد يؤثر سلبا على قيمة صافي أرباح البنوك، إلا أنه نحوها مستحق في بيئة تشغيل فيها الكثير من العوامل المعاكسة. وبلغت أرباح البنوك التقليدية، وعددها خمسة بنوك، نحو 428.3 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 60.8 % من إجمالي صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 17.4% مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 276.4 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 39.2% من صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 20.1% عن مستواها في الفترة نفسها من العام الماضي، أي أن أداء الشق الإسلامي من البنوك خلال الأشهر التسعة الأولى من العام استمر ينمو بمعدلات أعلى وإن بدأت تضيق.

وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك العشرة محسوبا على أساس سنوي، نحو 15.1 مرة، مقارنة بنحو 16.3 مرة للفترة نفسها من العام الفائت، وارتفع العائد على إجمالي الأصول المحسوب على أساس سنوي، إلى نحو 1.20%، مقارنة بنحو 1.05%، وارتفع معدل العائد على حقوق الملكية إلى نحو 9.50%، مقارنة بنحو 8.34% للفترة نفسها من العام السابق. وعند المقارنة ما بين أداء البنوك العشرة، استمر «بنك الكويت الوطني»، في تحقيق أعلى مستوى من الأرباح بين البنوك العشرة ببلوغها نحو 272.4 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 43 فلسا كويتيا)، أو نحو 38.6% من صافي أرباح القطاع المصرفي، وبارتفاع بنحو 14.3%، بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2017، وذلك لارتفاع عائدات التحويل وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي، وحقق «بيت التمويل الكويتي» ثاني أعلى مستوى من الأرباح بنحو 169.1 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 27.04 فلسا)، أو نحو 24.0% من صافي أرباح البنوك العشرة، وذلك لارتفاع إيرادات الاستثمار وصافي إيرادات الاتعاب والعمولات ولكنه لا زال بنك صغير وجديد وتأثيره محدود على ربحية القطاع. بينما حقق «البنك التجاري الكويتي» أقل معدل نمو أرباح بنحو 5.5%، إذ بلغت أرباحه نحو 14.4 مليون دينار كويتي.

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطا، حيث انخفضت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المتبرمة، وكذلك انخفضت قيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 428.1 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 1.3 نقطة ونسبته 0.3% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ارتفع بنحو 41.1 نقطة أي ما يعادل 10.6% عن إقفال نهاية عام 2017.



رسم بياني توضيحي

■ بنك وربة يحقق 8.68 ملايين دينار صافي أرباح خلال نتائج أعماله للشهور

التسعة الأولى من العام الحالي

■ قطاع البنوك يحقق نمواً ملحوظاً في صافي الأرباح خلال الأشهر التسعة الأولى

من العام الحالي مقارنة بالفترة نفسها من 2017

وارتفع بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 42.1 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 55.3 مليون دينار كويتي (2.8% من إجمالي الموجودات) مقارنة مع نحو 13.2 مليون دينار كويتي (0.7% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017. وارتفع بنحو 37.5 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من العام 2017، حين بلغ نحو 17.8 مليون دينار كويتي (1.1% من إجمالي الموجودات)، بينما انخفض بند إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي بنحو 43.9 مليون دينار كويتي (15.6%، وصولاً إلى نحو 1.453 مليار دينار كويتي، مقارنة مع نحو 202.6 مليون دينار كويتي (10.3% من إجمالي الموجودات)، وانخفض بنحو 246.5 مليون دينار كويتي (9.3% من إجمالي الموجودات) بنهاية عام 2017. وانخفض بنحو 20.7 مليون دينار كويتي أو بنحو 9.3% عند المقارنة بما كان عليه في الفترة المماثلة من العام السابق عندما بلغ نحو 223.3 مليون دينار كويتي (13.4% من إجمالي الموجودات). وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً بلغ قدره 197.2 مليون دينار كويتي ونسبته 11.1%، ليصل إلى نحو 1.972 مليار دينار كويتي مقابل 1.775 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017. في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 301.2 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 18%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2017 حين بلغ 1.671 مليار دينار كويتي، وارتفع بند إيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي بنحو 43.9 مليون دينار كويتي (15.6%، وصولاً إلى نحو 1.453 مليار دينار كويتي (73.7% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع نحو 229.6 مليون دينار كويتي (73.2% من إجمالي الموجودات) في الفترة نفسها من عام 2017. وبلغت نسبة إجمالي الودائع مدينو تمويل إلى إجمالي الودائع مدينو تمويل بنحو 82.6% مقارنة بنحو 82.7% للفترة نفسها من العام السابق.

إلى نحو 7.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 4 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند إيرادات أخرى وبنك صافي ربح تحويل عملاء اجنبية ما مجموعه 133 ألف دينار كويتي. وانخفض إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك ببارق ضئيل مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الفائت، إذ بلغ انخفاض المصروفات نحو 8 آلاف دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 13.045 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 13.053 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 37.4%، بعد أن كانت نحو 48.4%. وارتفع مخصص الائتقاضي للقيمة بنحو 4 مليون دينار كويتي، ليمبلغ نحو 12.8 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 8.8 مليون دينار كويتي. وهذا يفسر ارتفاع عايش صافي الربح إلى نحو 24.9% للأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، مقارنة بنحو 18.3% للفترة نفسها من العام السابق.

من عام 2017. أي أن البنك استمر في أدائه الموجب وتحقيق نمو في أرباحه بنحو 3.74 مليون دينار كويتي أي نحو 75.9%. ويعود الفضل في النمو، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية مقابل إنخفاض ضئيل في إجمالي المصروفات التشغيلية. وبذلك، ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 7.93 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 21.86 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 13.93 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من العام الفائت. وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 7.9 مليون دينار كويتي أو نحو 29.3%، وصولاً إلى نحو 34.9 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 27 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2017. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات تمويل بنحو 4.2 مليون دينار كويتي، ووصولاً إلى نحو 24.9 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 20.7 مليون دينار كويتي. وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات استثمار بنحو 3.2 مليون دينار كويتي وصولاً

سوق النفط، بظل يمول 90% من نفقات الموازنة العامة بشكل مباشر، أو إضافة إلى السحب من مذكراته أو الاقتراض بضماتها. وفشل السياسة الاقتصادية على مدى أكثر من نصف قرن في تحقيق هدف تنويع مصادر الدخل من أجل خفض الاعتماد الكلي على النفط، ببقية لأسف شريان الحياة لحاضر ومستقبل الدولة. ومنذ تحرير الكويت قبل نحو 27 سنة، شعاقب على حقيقة وزارة النفط 20 وزير، أغلبهم الساحقة من غير ذوي الاختصاص بقلقياته أو باقتصاداته أو حتى سياسته، والأهم، أو أيا منهم لم يعض ما يكفي من وقت للبحث وتحقيق أي هدف إستراتيجي، فمعدل دوران الوزير هو ستة وثلاث السنة، وقطاع النفط مصاب بأمراض ثلاثية، فساده له تاريخ منذ ثمانينات القرن الفائت، وحقيقة وزارته ويتبعها بعض قناديبه تمتع لشراء ولاء هذا الفصل السياسي أو الاجتماعي أو ذاك ثم بعدها يبدأ الفصيل الجديد بخصفيه تلوث من سببه للتلحق بقلقياته من معظم قياداته الواسطة المخترقة بقلوب سياسي جائر للقتاع المكنر في عام 2009 ما أدى إلى إندثار كبير في مستواه المهني، وفي بداية حقبة رواج سوق النفط الأخيرة (2010-2014)، تم تمييزه بكار ببالغ التكلفه والإحتراف بعد إدعاء وزيره في ذلك الوقت بأن ذلك لن يكلف الخزينة العامة فلساً واحداً، وبات حالياً مخرقة لأي وزير، لأن كل نافذ أو فاسد، بات يريد حصص في وظائفه، فالكتلة ليست بالضرورة في المعيار، وأدى قطاع النفط إستراتيجية

معلنة تهدف إلى البلوغ بإنتاج الكويت إلى 4.75 مليون برميل يومياً بحلول عام 2040، قدرت تكاليف تنفيذها بنحو 450 مليار دولار أمريكي. ولدى الكويت إستراتيجية «كويت جديدة» هدفها الأساس هو تنويع مصادر الدخل بعدما عن النفط بحلول عام 2035، وبتكلفة بحدود 450 مليار دولار أمريكي. وبينما يمثل الاعتماد على النفط واقع معاش، تمثل وعود «كويت جديدة» هدف محتمل تتمنى له النجاح، ولكن، استشراف تجارب الماضي فيه الكثير من الإحباط.

لذلك، من المفترض أن تكون حقيقة النفط أهم الحسابات الوزارية، فإلى جانب أهميتها الجيوسياسية في العلاقة مع دول الجوار، والعلاقة السياسية مع اللتين والمستلكن الآخرين، دورها أساس في تعظيم الإفادة من الحاضر، ودورها أساس في التوفيق ما بين إستراتيجيتها طويلة المدى وإستراتيجية الدولة للتمويل فقط للإستراتيجيتين طويلة المدى. ولو أخذنا متطلبات الكويت كمتريبتات يتابع ويحلل كم كبير من المعلومات، معقفاً لا تتوفر لغيره، ويبدو أنه على قناعة بأن ارتفاع التكلفة المالية عليه لازالت أدنى من التكلفة الاقتصادية المحتملة لرفع أسعار الفائدة، ورغم ارتفاع مستوى الضغوط على البنك، تعتقد أنه محق.

إدارة قطاع النفط النفط، مصدر كل التمويل للمالية العامة، ففي سنوات الرواج، ورغم الإنفلات المؤذي حينها لسياسة المالية، يوفر النفط ما يكفي لبناء طبقة شحم أو إحتياطيات مالية، وزمن رواجها مرة أخرى لن يتحقق في المستقبل المنظور، وفي زمن ركود

■ ارتفاع الكلفة

المالية على

«المركزي» ما زالت

أدنى من الكلفة

الاقتصادية

المحتملة لرفع

أسعار الفائدة

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي أنه خلافاً لرأي الرئيس الأمريكي، قررت لجنة السوق المفتوح في بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي، بالإجماع، يوم الأربعاء الموافق 2018/12/19 رابع شهر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي ربع نقطة مئوية، وهي الزيادة الرابعة خلال العام الجاري، وعليه أصبح سعر الفائدة الأساس على الدولار الأمريكي 2.5%. مبررات الفيدرالي الأمريكي هي سخونة الاقتصاد بما يتطلب التحوط المسبق من ارتفاع معدلات التضخم بما قد يقوض تنافسية الاقتصاد الأمريكي، فمعدل النمو الاقتصادي بلغ في الربع الثالث من العام الجاري 3.5%، ومعدل البطالة انخفض إلى أدنى مستوياته في نحو 50 سنة عند 3.7%. وكانت الدعوات ضد رفع الفيدرالي لسعر الفائدة في تصاعد، ومبررها هو أن معدلات التضخم لازالت ضعيفة ويحدود 2.12%، وأن لخاظر التي تهدد النمو باتت عند مستويات عليا بما يرجح تلوق القلق على النمو مقابل التضخم، إضافة إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة يعجل من أزمة ديون، ويزيد من وطئها تأثيراته في التعجيل بإزمة شكاها أصول ذلك الفلق لم يكن بعيدا عن تفكير الفيدرالي الأمريكي، لأنه ولأول مرة، خفض توقعاته لنمو الاقتصاد في العام أسعار الفائدة في عام 2019، من ثلاث مرات إلى مرتين، وخفض توقعاته لنمو الاقتصاد في العام القادم من 2.5% إلى 2.3%.

في المقابل، أبى بنك الكويت المركزي سعر الخصم على الدينار الكويتي ثابتاً عند 3% ليتقلص الهامش في الفائدة مع الدولار الأمريكي، ومبررات قراره هي خلاصة رؤاه لوضع النشاط الاقتصادي العام، ويتخذ لآزال براه ضعيفا وخصوصا مع التطور السالب والكبير مؤخرا في أسعار النفط، إضافة إلى ضغوط لخفض إنتاجه لوقف تدهور الأسعار، كما يعتقد بنك الكويت المركزي بأن مراقبته لحركة السيولة وحركة الودائع والنمو الضعيف للإلتئام المصرفي بإستثناء قطاع النفط، تدعم استمرار تلوق قلقه على النمو خصوصا مع استمرار التقلبات الهابطة للتضخم والتي لم تتعد 0.3% في سبتمبر الفائت. ويعتقد بأنه لا زال يملك ما يكفي من أدوات السياسة النقدية بما يحفظ تنافسية وجاذبية العملة الوطنية، فالتعويض بما يحقق رفع أسعار فائدة الودائع على الدينار الكويتي، لا زال ممكنا بما يضمن تحقيق الإستقرار المالي. وعلى مدى ثلاث سنوات، وبدءا من 16 ديسمبر 2015، رفع الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة الأساس -تكلفة الأموال عليه- 9 مرات، أو بما مجمله 2.25%، وافقه بنك الكويت المركزي 4 مرات فقط، أي زاد سعر الخصم بما مجمله 1%، ونلق بأن بنك الكويت المركزي يتابع ويحلل كم كبير من المعلومات، معقفاً لا تتوفر لغيره، ويبدو أنه على قناعة بأن ارتفاع التكلفة المالية عليه لازالت أدنى من التكلفة الاقتصادية المحتملة لرفع أسعار الفائدة، ورغم ارتفاع مستوى الضغوط على البنك، تعتقد أنه محق.

إدارة قطاع النفط

النفط، مصدر كل التمويل للمالية العامة، ففي سنوات الرواج، ورغم الإنفلات المؤذي حينها لسياسة المالية، يوفر النفط ما يكفي لبناء طبقة شحم أو إحتياطيات مالية، وزمن رواجها مرة أخرى لن يتحقق في المستقبل المنظور، وفي زمن ركود

اسم المؤسسة	رسم المليون	رسم المليون	رسم المليون	رسم المليون	رسم المليون
1. بنك الكويت الوطني	520.4	517.8	6.3	429.7	21.1
2. بنك الخليج	208.8	213.3	(3.0)	193.4	8.0
3. بنك التجاري الكويتي	118.0	538.1	(3.9)	315.3	37.4
4. بنك الكويت العربي	193.1	192.5	0.3	189.9	1.7
5. بنك الكويت الدولي	276.3	270.9	2.0	237.6	16.2
6. بنك الأبي العبد	295.3	296.5	(0.3)	331.9	(11.0)
7. بنك برقي	285.8	291.1	(1.8)	299.9	(4.7)
8. بنك الكويت الوطني	1,662.7	1,674.6	(0.7)	1,401.1	18.7
9. قطاع الكهرباء	803.4	805.1	(0.3)	436.2	17.6
10. شركة النفط الكويتية	126.3	125.6	0.6	122.7	2.9
11. شركة النفط الكويتية	226.1	256.1	(11.7)	234.2	(3.5)
12. شركة النفط الكويتية	103.8	104.4	(0.6)	123.3	(15.8)
13. شركة النفط الكويتية	486.7	491.4	(1.0)	746.5	(34.8)
14. شركة النفط الكويتية	42.4	43.6	(2.8)	44.4	(4.5)
15. قطاع الاتصالات	186.5	189.7	(1.7)	240.8	(22.5)
16. شركة النفط الكويتية	77.2	77.2	0.0	80.6	27.4
17. شركة النفط الكويتية	379.2	382.1	(0.8)	409.9	(19.3)
18. شركة النفط الكويتية	157.7	160.3	(1.6)	174.6	(9.7)
19. شركة النفط الكويتية	53.7	53.3	0.4	52.8	1.7
20. شركة النفط الكويتية	146.9	148.0	(0.7)	158.1	(7.1)
21. شركة النفط الكويتية	87.6	87.6	0.0	92.1	(5.3)
22. شركة النفط الكويتية	120.3	122.4	(1.7)	163.2	(26.3)
23. شركة النفط الكويتية	230.6	228.8	0.8	282.1	(18.3)
24. شركة النفط الكويتية	1,320.4	1,324.4	(0.3)	1,429.4	(7.6)
25. شركة النفط الكويتية	170.9	171.2	(0.2)	198.3	(13.8)
26. شركة النفط الكويتية	140.3	142.1	(1.3)	134.0	4.7
27. شركة النفط الكويتية	542.7	530.6	2.3	706.5	(23.4)
28. شركة النفط الكويتية	139.9	143.9	(2.8)	187.3	(16.5)
29. شركة النفط الكويتية	173.2	172.9	0.2	198.1	(12.6)
30. شركة النفط الكويتية	685.4	681.1	0.3	816.0	(18.5)
31. شركة النفط الكويتية	5,534.7	5,533.8	(1.4)	3,112.9	33.6
32. شركة النفط الكويتية	639.1	644.1	2.4	818.0	7.1
33. شركة النفط الكويتية	30.1	39.2	3.1	11.3	166.4
34. شركة النفط الكويتية	1,074.3	1,076.4	(0.1)	991.1	8.5
35. شركة النفط الكويتية	126.7	129.2	(1.8)	190.8	(17.9)
36. شركة النفط الكويتية	38.9	39.6	(1.8)	70.1	(44.5)
37. شركة النفط الكويتية	450.0	456.7	(0.2)	421.4	8.2
38. شركة النفط الكويتية	312.1	312.3	(0.1)	373.0	(18.6)
39. شركة النفط الكويتية	273.4	266.1	2.7	322.6	(15.3)
40. شركة النفط الكويتية	478.3	478.3	0.0	588.6	(18.7)
41. شركة النفط الكويتية	207.8	206.6	0.6	238.2	(9.7)
42. شركة النفط الكويتية	428.1	429.4	(0.3)	387.0	10.6

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت